مراجعة نقدية للتنمية المستدامة
بين التسيُّس والأدلجة

إيناس محمد الجعفراوي(*)
أستاذة مساعدة في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الأزهر.

(*) البريد الإلكتروني: enas.mohamed29@yahoo.com.

مقدمة

رغم أن الحديث عن النمو وتنمية الثروات لم ينقطع منذ عصر التجاريين ومن بعدهم الاقتصاديون التقليديون، إلا أنه من الجدير بالذكر أن موضوع النمو والتنمية قد واجه إهمالاً من جانب الاقتصاديين منذ عام 1875 وحتى 1945م[1]، فهل كان هذا الإهمال متعمداً كونه مناسباً في ذلك الوقت للميول الاستعمارية التي مارستها الدول الأوروبية؟

حتى ظهرت «اقتصاديات التنمية» بعد الحرب العالمية الثانية، أي منذ أكثر من خمسين عاماً كفرع من فروع علم الاقتصاد، فهل كان هذا الظهور أيضاً متعمداً؟ كونه مناسباً لمتطلبات الاستعمار الجديد الممارَس من وقتها وحتى الآن.

لقد توالى العديد من النظريات الاقتصادية والاستراتيجيات، إضافة إلى المصطلحات الاقتصادية مروراً بمصطلح النمو ووصولاً إلى مصطلح التنمية الاقتصادية المستدامة، والذي تم شيوعه وقبوله من أيديولوجيات مختلفة؛ فهل كان سبب قبوله هو أهمية الفكرة ومضمونها فقط، أم ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي؟ وهل هي فكرة عامة صالحة للجميع أم أنه يجب التحرر لمن يريد الاستدامة والبحث عن هوية للتنمية المستدامة؟

وعليه تتمثل **مشكلة الدراسة** بالجدل القائم حول فكرة التنمية المستدامة كمشروع مستورد جاء في السنوات الأخيرة لتأمين مصالح الدول التي خطت خطواتها حتى وصلت إلى تقدم لم يبقَ لدوامه إلا فرض الاستدامة على دول العالم (متقدمة ـ نامية)، وبعيداً من ثقافة كل دولة أو مرحلة النمو التي وصلت إليها.

لذلك حاولت الدراسة الجارية البحث عن استدامة التنمية في شكل مراجعة نقدية لما أنتجه المفكرون الاقتصاديون والذين تناولوا استدامة التنمية، وذلك من خلال **الأهداف** التالية:

ـ الإجابة عن السؤالين الآتيين: **الأول**، متى وُجدت بذور التنمية الاقتصادية المستدامة في الأدب الاقتصادي؟ و**الثاني**، هل كانت التنمية المستدامة عرضَة للتسيُّس والأدلجة؟

ـ تحديد تلك الأهدف من خلال نظرة تحليلية تتضح محاورها من خلال فرضيات الدراسة.

فرضيات الدراسة: توجد بذور التنمية المستدامة منذ قرون فى أدبيات التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تتبلور صراحة بسبب أيديولوجيات حاولت طمس المطالبة بها. وجاءت التحولات في الأفكار الخاصة بالتنمية المستدامة تباعاً وعلى دُفعات لخدمة أيديولوجيا معينة فى مراحل تاريخيه كان الهدف منها سيطرة الرأسمالية الليبرالية واستمرارها حسب مقتضيات المراحل التاريخية وأزماتها.

(1) جلال أمين، **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد** (القاهرة: دار الشروق، 2014)، ص 237.

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة في مساهمتها في أدبيات التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي أدبيات التنمية المستدامة بصفة خاصة، وما يدور حولها من جدل قائم يتمثل بكونها هامة لصون الموارد وحفظ التوازن بين ما يحتاجه الإنسان من موارد وما تحتويه الطبيعة من موارد معرضة للنفاد، إلا أنها في النهاية مفهوم مستورد شأنه شأن العديد من استراتيجيات ونظريات للتنمية الاقتصادية قد تم استيرادها من قبل وطبقها العديد من الدول النامية التي ما زالت حتى الآن رهينة هذه المرحلة.

منهج الدراسة: يمكن تحقيق أهداف الدراسة وفروضها من خلال المنهجين التاريخي والوصفي لعمل مراجعة نقدية لأدبيات التنمية الاقتصادية، وكذلك من خلال ما توصلت له أهم الدراسات الأخرى ذات العلاقة.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى مبحثين:

أولاً: مراجعة نقدية للنمو الاقتصادي والاستدامة.

1 ـ النمو الاقتصادي وبذور التنمية المستدامة.

2 ـ مصادر النمو والفرق في أداء مختلف الاقتصادات (متقدمة ونامية) والأيديولوجيات.

ثانياً: التنمية الاقتصادية المستدامة والتحول في الأفكار (التسيُّس).

1 ـ التنمية الاقتصادية المستدامة وداعموها.

2 ـ أنواع الاستدامة بين التسيُّس والأدلجة (استدامة قوية وضعيفة وما بينهما).

بالإضافة إلى: أهم النتائج والتوصيات.

تعريفات إجرائية

1 ـ **التنمية المستدامة:** هي «التنمية التي تفي بحاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها»[2].

2 ـ **البذرة:** هي بويضة مخصبة من مبيض الزهرة، وهي أساس التكاثر في النباتات الراقية، وتبدأ منها حياة جيل جديد، أو هي نبات جنيني صغير في حالة السكون[3].

3 ـ **الجنين:** يتركب من نفس الأعضاء الأساسية التي يتركب منها النبات البالغ، وهي الجذور والساق والأوراق[4].

(2) World Commission on Environment and Development, *Our Common Future* (1987), <http://www.un-documents.net/our-common-future.pdf>.

(3) <http://ar.wikipedia.org/wiki>.

(4) المصدر نفسه.

4 ـ **السياسة**: تعبّر عن عملية صنع قرارت ملزمة لكل المجتمع تتناول قيماً مادية ومعنوية وترمز إلى مطالب وضغوط وتتم من طريق تحقيق أهداف ضمن خطط أفراد وجماعات ومؤسسات ونُخب حسب أيديولوجيا معينة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي. والسياسة هي علاقة بين حاكم ومحكوم وهي السلطة الأعلى في المجتمعات الإنسانية، حيث السلطة السياسية تعني القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل أشياء سواء أراد أو لم يرد[5].

5 ـ **العقد الاجتماعي**: هي نظرية اجتماعية تصف الحالة التي يكون فيها للجماعات البشرية سلطة عليا أو قيادة أو حاكم أو أي شكل من أشكال ممارسة السياسة أو السلطة.

أو هو عقد ينص على توفير المساواة والحماية للجميع بلا استثناء[6].

6 ـ رأس **المال الطبيعي**: البيئة والموارد الطبيعية[7].

7 ـ رأس **المال المصنوع**: رأس المال الذي أنتجه الإنسان[8].

8 ـ رأس **المال البشري**: القدرات والطاقات البشرية وما يتصل بها من أمور كالتعليم والتدريب والبحث والتطوير والثقافة[9].

9 ـ رأس **المال الاجتماعي**: العلاقات والشبكات والثقة بين الناس[10].

10 ـ رأس **المال السياسي والمؤسسي**: ما يتعلق بشؤون الإدارة العامة والحكم وما يتصل بها من قضايا كالمشاركة والشفافية والمساءلة والفساد[11].

أولاً: مراجعة نقدية للنمو الاقتصادي والاستدامة

1 ـ النمو الاقتصادي وبذور التنمية المستدامة

بدأت الدراسة الجدية لكيفية حدوث النمو الاقتصادي عند علماء الاقتصاد المركنتيليين أمثال وليام بيتي وجون لوك وكولبير، حينما رأوا أن الذهب والفضة مكمن الثروة وأن تراكمهما يُحدث الرخاء

(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) لمزيد من التفصيل، انظر: إبراهيم العيسوي، **آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية؛ العدد 226 (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2011)، ص 15.
(8) المصدر نفسه.
(9) المصدر نفسه.
(10) المصدر نفسه.
(11) المصدر نفسه.

الاقتصادي[12]، ومن ثم ظهر مصطلح رأس المال الذي لم يكن له ذكر عند تصنيف عناصر الإنتاج، والتي كانت تقتصر من قبل على عنصرَي الأرض والعمل وذلك كون الاقتصاد طبيعياً يعتمد على الأرض والعمل، كما أن اعتقادهم بثبات كمية الذهب والفضة وندرتهما عالمياً كانت في محاولة الاستحواذ على أكبر قدر منهما باحتلال دول أخرى، والذي ارتبط عندهم بضرورة تدخل الدولة لدفع عجلة النمو ـ هذا وإن اختلفت تفضيلاتهم للسياسات الاقتصادية التي طبقتها كل دولة أوروبية، والتي كانت ملائمة لهذه المرحلة وما تحمله من ميول استعمارية لا تتطلع إلا على الاستحواذ على أكبر قدر من الذهب والفضة، دون اهتمامهم بالإنتاج إلا في ما يخص خدمة هذا الغرض.

لقد تصدى آدم سميث الكلاسيكي البريطاني الجنسية لمنطق المركنتيليين المنادين بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد (والذي لم يكن مناسباً لبريطانيا في ذلك الوقت الدعاية للحرية والحد من تدخل الدولة، وقبيل الثورة الصناعية)، مؤكداً أن العمل هو مصدر ثروة الأمم، كما أن تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل التي تُكوّن الثروة[13]، مدافعاً عن سياسات التجارة الحرة معتقداً أن النمو تراكمي، مدركاً دور التحسينات التكنولوجية في رفع إنتاجية العمال، إلا أنه جَسد فكرة الندرة متوقعاً: «أن الرأسمالية سوف تتدهور بسبب هدر الموارد وثبات عوائد الإنتاج مما يجعل الركود الاقتصادي أمراً حتمياً واضعاً حدوداً للنمو الاقتصادي»[14].

ولقد تم انتقاد سميث من قبل الاقتصادي الألماني «فردريك ليست» والذي ميَّز بين «نظرية القيمة» و«نظرية القوى المنتجة»، فقال إن **الأولى** تبحث في مشاكل الإنتاج من طريق استخدام الموارد الموجودة بالفعل (زيادة الإنتاج)؛ بينما تبحث **الثانية** في وسائل زيادة هذه الموارد نفسها (زيادة القدرة على الإنتاج). وكان «سميث» يركز على النظرية الأولى بينما ركز «ليست» على النظرية الثانية، وهي الجديرة بالاهتمام حيث إن هذا التمييز يشبه التمييز بين النمو والتنمية، ويعرف النمو ـ بأنه مجرد زيادة الإنتاج من السلع والخدمات، أما التنمية ـ فإنها النمو المقترن بتغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي بما يضمن استمرار النمو في المستقبل، كما أن القوة المنتجة للفرد لا تتأثر فقط كما ذهب آدم سميث بدرجة تقسيم العمل واتساع السوق وحجم رأس المال...، بل تتوقف أيضاً من وجهة نظر «ليست» على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للدولة ككل. وعليه فقد اعتقد المفكر الاقتصادي جلال أمين أن «ليست» هو الأب الحقيقي لاقتصادات التنمية لإدراكة أهمية الجوانب غير الاقتصادية[15]، وهو

(12) David S. Landes, *The Unbound Prometheus: Technology and Industrial Development in Western Europe from 1750 to the Present* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1969).

(13) وإن كان سبقه في ذلك ابن خلدون في **مقدمته** في أواخر القرن الرابع عشر، حيث تناول عناصر الإنتاج وبواعثه وأهمية العمل الإنساني فيه، وكذلك أثر تقسيم العمل واعتماده على حجم السوق، إضافة إلى التطرق إلى نفقات الانتاج وأسباب اختلافها من بلد إلى آخر وبين سلعة وأخرى. انظر: أمين، **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، ص 58.

(14) Richard Peet and Elaine Hartwick, *Theories of Development: Contentions, Arguments, Alternatives* (New York: Guilford Press, 1999), pp. 25-26.

(15) جلال أمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية** (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 50.

ما تؤيده الدراسة الجارية، إلا أن آدم سميث ـ للإنصاف ـ قد أدرك ملاحظتين من أهم ما يشغل الفكر التنموي المعاصر:

أولاهما، إدراك دور التكنولوجيا في دفع النمو الاقتصادي والذي كان موجوداً ضمناً في فكر آدم سميث، رغم أن الفكرة لم تكتمل إلا بعد قرنين غاب فيهما دور التكنولوجيا في علاقات الإنتاج، حتى تم الوصول فيما بعد إلى دور التكنولوجيا كمحدد هام من محددات النمو.

وثانيتهما، إدراكه ضمناً أن الموارد الطبيعية وتدهورها جراء استنزاف الإنسان لها سيكون حائلاً دون استمرار النمو، بل انهيار الرأسمالية. وعليه فقد أوضح آدم سميث ضمنياً البعد البيئي المتمثل بهدر الموارد والذي يتم المنادة به اليوم في اقتصادات التنمية المستدامة.

وامتداداً لهذه الروح المتشائمة بشأن استمرار النمو الاقتصادي ووضع حدود للنمو، والذي ساد خلال القرن التاسع عشر في كتابات كل من ريكاردو ومالتوس وماركس، والذين رأوا أن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية إلا أنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، وأن النمو السكاني يفوق بسرعته قدرة الأرض على توفير الغذاء. وعليه فإن الكلاسيكيين قد اعتبروا أن الموارد الطبيعية (الأرض الزراعية) ثابتة، وبذلك لم يعطوا أي أهمية تذكر لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من أثر تناقص الغلة، فافترضوا ضمناً ثبات الفن الإنتاجي (التكنولوجيا) عبر الزمن، ولهذا تنبؤوا بأن الاقتصادات الرأسمالية سوف تنتهي بسبب تناقص العوائد الزراعية[16]، وهكذا فقد بُنيت هذه الأفكار بالأساس على فكرة الندرة وعدم قدرة رأس المال الطبيعي على الوفاء بتلبية حاجات السكان المستقبلية المتزايدة.

ولقد تم انتقاد هذا الفكر إجمالاً، كما لم تنهر الرأسمالية حتى الآن كما تنبؤوا، إلا أنه من الجدير بالذكر أن هناك من يتنبأ حتى وقت ليس ببعيد بما يشبه آراء مالتوس ـ عن اقتراب العالم من الحدود العليا النهائية للنمو في عدد السكان وفي الدخل، ولعل أشهر هذه التنبؤات المتشائمة: التقرير الشهير الذي قدم عام 1972 من قِبل «نادي روما»: حدود النمو، والذي حذر من أن استمرار السكان بالنمو، والذي كان يبلغ حينها 2,1 بالمئة سيؤدي ما بين عام 2000 وعام 2070 إلى استهلاك موارد العالم المعدنية واستنفاد طاقة الأرض الزراعية، وإلى عجز الغلاف الجوي عن استيعاب الملوثات التي ينتجها البشر[17] (وهو ما بني أيضاً على فكرة الندرة كما تنبأ مالتوس)، وهو أيضاً ما تم وصفه فيما بعد «بعدم قابلية الأوضاع الاقتصادية والبيئية للاستدامة»[18].

(16) لمزيد من التفاصيل، انظر: A. P. Thirwill, *Growth and Development*, 6th ed. (London: Macmillan Press Ltd., 1999), pp. 87-88; M. L. Jhingan, *The Economics of Development and Planning*, revised and enlarged ed. (Delhi: Vrinda Publications (P) Ltd., 1999), p. 32, and. A. N. Agrawal and K. Lal, *Economics of Development and Planning*, 2nd ed. (Delhi: Vikas Publishing House, 1993), pp. 908-912.

(17) فريدريك م. شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، تعريب علي أبو عمشة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 36 ـ 37.

(18) العيسوي، **آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، ص 9.

وعليه فإن بذور الاستدامة وُجدت من قَبل في فكر الاقتصاديين الأوائل، وهو ما يتوافق مع من ادّعوا بأن مؤتمر استكهولم للتنمية البشرية 1972، (والذي يعتبر أول وثيقة دولية شدّدت على قضايا البيئة والتنمية) هو من ظهرت فيه جَنِينية مفهوم الاستدامة[19]، حيث إن بذور الاستدامة هي **مرحلة ما قبل الجَنِينية**، والتي قد تعني الاكتمال بوضوح الكائن.

وتأسيساً على ذلك ـ ألم يرَ العالم آنذاك أن مالتوس رغم خطأ توقعاته لنهاية الرأسمالية، وبعيداً من الجدل القائم عن صحة أو خطأ نظريته، إلا أن وجهة نظره كانت تحمل بعداً بيئياً. حتى إن تشارلز داروين، والذي نشر كتابه **أصل الأنواع**، في عام 1859م، أي بعد كتاب مالتس بستين عاماً، والذي قال داروين بأنه مدين لاكتشافه نظريته في أصل الأنواع لنظرية مالتس للسكان، ورغم اختلاف الكتابين لكل من مالتوس وداروين حيث **الأول** في الاقتصاد و**الثاني** في علم الحيوان والتاريخ الطبيعي، إلا أن نظريتي مالتوس وداروين تشتركان في أن كلا النوعين من التطور البيولوجي والاقتصادي، محكومان في النهاية بصراع الانسان والطبيعة[20]، وهو ما تم الوصول إليه فيما بعد في بداية السبعينيات.

فماذا لو لم يكن التاريخ قد أدار ظهره لمالتوس وغيره من المتشائمين والمتنبئين بصراع الإنسان مع الطبيعة، وتم طمس أفكارهم بأفكار أخرى أضافت مرة التعقيد ومرة أخرى الغموض، فهل كانت التنمية المستدامة سيتم بلورتها بعد مالتوس مباشرة؟ أم أن هذا كان متعمداً لخدمة أيديولوجيات مخالفة، لم يكن في صالحها آنذاك البحث عن البيئة وإهدار الموارد؟ فكيف كانت ستمارس الدول المتقدمة القائمة على الاستعمار والصناعة آنذاك تقدمها ونمو دخلها وتقدم شعوبها وصولاً إلى الاستعمار الجديد؟

وعليه فإن هناك ارتباطاً بين النمو والتنمية المستدامة، كون النمو جزءاً أصيلاً من التنمية، كما أن استدامة التنمية والتي ظهر لها مؤخراً بذور لا يمكن تجاهلها في محطات تاريخية للفكر الاقتصادي وإن بدت غير واضحة (ضمنية)، أو اختلطت بأفكار أو طمستها أفكار أخرى ـ كان ذلك من جانب أيديولوجيات متباينة لمراحل زمنية متتابعة.

2 ـ مصادر النمو والفرق في أداء الاقتصادات المختلفة (متقدمة ونامية) وأيديولوجيات مختلفة

امتداداً لما سبق وفي الثلث الأخير من القرن التاسع عشر تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأجل الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفء للموارد من خلال الاقتصاديين «النيوكلاسيك»، والذين عُرفوا بالمدرسة الحدية، والذين أَتوا بأفكار اقتصادية كان أهمها على الإطلاق افتراض إمكان الإحلال (Substitution) بين رأس المال والعمل، والذي يعني إمكان زيادة رأس المال

(19) الحسين شكراني، «من مؤتمر استوكهولم 1972 إلى ريو+ 20 لعام 2012: مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية،» **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، السنة 20، العددان 63 ـ 64 (2013)، ص 150.

(20) أمين، **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، ص 86.

من دون أن تكون هناك ضرورة لزيادة العمل. وبذلك فقد جاءت النظرية الكلاسيكية الحديثة بأهم ما فيها وهو تحرير نظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان[21].

وعليه فإن تحرير النيوكلاسيك لنظرية تكوين رأس المال من نظرية السكان يؤكد **إخفاء وتجاهل** عنصر هام من عناصر الاستدامة، وهو احتمالية عدم قدرة رأس المال الطبيعى على الوفاء بتلبية حاجات السكان المستقبلية المتزايدة، والذي قد بنى عليه الاقتصاديون الأوائل نظرياتهم التي تؤكد الندرة وعدم كفاية الموارد نتيجة للزيادة السكانية، وهو جزء هام من مكونات الاستدامة التي يتم المنادة بها في الاقتصاد المعاصر.

إلا أنه من الجدير بالذكر أنه على الرغم من أن النيوكلاسيك نظروا إلى أن التقدم التكنولوجي يزيد تكوين رأس المال، إلا أنهم نظروا أيضاً إلى أن حجم السكان وحجم رأس المال ومستوى الفن الإنتاجي والذين يؤثرون في معدل النمو يتم تحديدهم بواسطة قوى ينظر لها على أنها خارج مجال الاقتصاد[22]. وهو ما دفع العديد من الاقتصاديين في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى عدم الرضا عن تلك النظريات لعدم قدرتها على تقديم تفسير مقنع للنمو التاريخي المستمر في الاقتصادات المختلفة في العالم. وهنا ظهر أصحاب نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ((New Growth theory (Endogenous)، والتي كانت توفر إطاراً نظرياً لتحليل النمو الداخلي، بمعنى النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج وكذلك تفسير الاختلافات في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة (Convergence)، وأيضاً تفسير الجزء الأعظم من النمو المُحَقق، كما ألغت فرضية النيوكلاسيك المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال مُحدِدة بعض مصادر النمو، والتي تتفق مع النظرية الكلاسيكية الحديثة باستثناء بعض الاختلافات[23]، وإن كان أهمها على الإطلاق، هو وجود وفورات خارجية مثل البحث والتطوير، والتي تترافق مع تكوين رأس المال البشري لمنع الناتج الحدي لرأس المال من الانخفاض، وهو ما يصنع الفرق في أداء الاقتصادات المختلفة. وهذا ما توصلت إليه بعض الدراسات مؤكدة أن سبب تباين الدخل للفرد بين الدول يرجع إلى فجوة التقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث إن التكنولوجيا تؤثر في النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق النمو المستمر في الأجل الطويل يعتمد على النمو في التكنولوجيا نظراً إلى تأثر الإنتاجية الحدية لكل من رأس المال والعمل بالنمو التكنولوجي؛ إضافة إلى أن العلاقات البينية بين قطاعات الاقتصاد المختلفة تتأثر بالتقنية المتاحة حتى لو لم تستفد من التطور التكنولوجي بنفس الدرجة. وبذلك تعد التقنية مجموعة ثالثة من العوامل (بخلاف رأس

(21) Thirwill, *Growth and Development*, pp. 94-97, and Agrawal and Lal, *Economics of Development and Planning*, p. 141.

(22) المصدر نفسه.

(23) لمزيد من التفاصيل، انظر: Thirwill, Ibid., pp. 115-118; Michael Todaro and Steven C. Smith, *Economic Development*, 7th ed. (London: Addison Wesley, Inc., 2000), pp. 99-103; Philippe Aghion and Peter Howitt, «A Model of Growth through Creative Destruction,» *Econometrica*, vol. 60, no. 2 (1992), 323-351, and Gene M. Grossman and Elhanan Helpmen, *Innovation and Growth in the Global Economy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1991).

المال والعمل)، والتي تؤدي إلى زيادة الناتج. وتعرف هذه المجموعة الثالثة من العوامل بباقي سولو (Solow Residual)، والتي تعوض التوجة الطبيعي لتناقص الناتج. وبذلك فإن نظرية النمو الجديدة (الداخلية) ألغت الفرضية المتعلقة بتناقص عوائد رأس المال[24]. وعليه فكانت المناداة بثلاث طرائق للتخلص من اتجاه الانخفاض للناتج في القطاع الزراعي وهي[25]:

أ ـ حالة زيادة الإنتاجية بأسرع من معدل زيادة العمالة.

ب ـ حدوث تقدم تقني في قطاع الزراعة، بحيث يؤدي إلى تزايد الإنتاجية الحدية.

ج ـ تراكم رأس المال الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاجية.

وبملاحظة ما سبق نجد أن البحث عن طرق تزايد الإنتاجية الحدية وأسباب استمرارها وديمومتها قد يكون بذرة من بذور الاستدامة الضعيفة (Weak Sustainability) والتي ينادي بها الآن أصحاب الأيديولوجية الرأسمالية [والتي سيتم عرضها في البند (2 ـ)]. كما يندرج تحت تأمين قدرة رأس المال على النماء دون انقطاع وهو بالطبع من مقومات الاستدامة، إلا أنه لم يُذكر تأثر البيئة السلبي بهذا النمو المتزايد، رغم المطالبة بها منذ نهاية الستينيات وحتى الآن.

أما التغيرات الحدية من حيث كَونِها حلولاً لمسألة الندرة وأنها الطريق إلى النمو، فلقد انتقدها بعض الاقتصاديين المعاصرين لأنها لم تستطع أن تُستخدم كأداة للخروج من التخلف كآلية من آليات السوق؛ فلم تستطع الخروج من الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي بدءاً من الكساد العظيم (الثلاثينيات) وحتى الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة. جاءت تلك الانتقادات في هيئة أسئلة كانت إجابتها في كتابات العديد من المفكرين الاقتصاديين، والتي ترى أن حصول تلك الأزمات يكشف في حد ذاته فشل مثل تلك الآليات.

أما وجود الفجوة بين اقتصادات الدول المتقدمة والدول النامية، فقد ربطت بعض الدراسات في نظريات النمو الاقتصادي بأن السبب يعود إلى مستوى التطور التكنولوجي والذي يعتبر متخلفاً في الدول النامية. من هنا فقد كان من التساؤلات الهامة التي شغلت دراسات عديدة هي: «هل الدول النامية متخلفة بسبب نقص عوامل الإنتاج جميعاً أم بسبب التخلف التكنولوجي منفرداً؟»[26].

ولقد كانت هناك ردود على مثل هذه التساؤلات كملاحظة شولتز عند مراقبته لتعافي الإنتاج في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية رغم الدمار الشامل الذي لحق برأس المال المادي، معلقاً بأنه لم يتم تدمير رأس المال المتمثل بخبرة المديرين ومهارات العمال المتراكمة، وهذا ما وفر الأساس للنهضة الصناعية وهو ما أكده بعده روبرت لوكاس (Robert Lucas)[27].

(24) Thirwill, Ibid., pp. 115-118, and Todaro and Smith, Ibid., pp. 99-103.

(25) Thirwill, Ibid., pp. 146-174.

(26) Jonathan Temple, «The New Growth Evidence,» *Journal of Economics Literature*, vol. 37, no. 1 (March 1999), pp. 112-156.

(27) شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، ص 54 ـ 58.

كما كان هناك رأي آخر للعديد من الاقتصاديين ذوي الأيديولوجية الاشتراكية، والذي لم يكن مخالفاً لرأى شولتز وغيره ممن أعطوا أهمية كبرى للتقنية، وإنما أوضحوا سبباً أصيلاً (ثابتاً تاريخياً) لوجود الفجوة بين اقتصادات الدول النامية واقتصادات الدول المتقدمة، وذلك حينما انتقدوا ما تروّجه أدبيات التنمية الاقتصادية من خلال كتب التنمية واسعة الشهرة على مستوى العالم ـ مثل كتاب «ماير وروش» ـ والتي تُغرد للنموذج النيو كلاسيكي مُقسمة العالم إلى دول زراعية وأخرى صناعية، وكأن هذا الانقسام ظاهرة من ظواهر الطبيعة ـ لم يحدث بفعل فاعل، مُعللة بأن الدول التي كانت الإنتاجية الزراعية فيها منخفضة وبطيئة النمو تخلفت بينما سبقت بريطانيا دول العالم في مضمار التقدم لارتفاع الإنتاجية الزراعية فيها ـ الأمر الذي مكن الثورة الصناعية من أن تبدأ في بريطانيا قبل غيرها، وأن ارتفاع معدل النمو السكاني وانخفاض الإنتاجية واشتغال النسبة الكبرى من السكان بالزراعة هو سبب التخلف وليس الاستعمار الذي نهب موارد تلك الشعوب وسخر طاقتها البشرية والمادية لمصلحته[28]، وهو ما يسمى «إسقاط المحتوى التاريخي والاجتماعي لعملية التطور الرأسمالي في أوروبا الغربية»[29]. فلم تخضع الدول المتقدمة في تاريخها الحديث لظاهرة الاستعمار، ولم يجر استغلالها على النحو الذي حدث أو يحدث للدول المسماة اليوم بالمتخلفة، كما أن تلك الدول المتقدمة لم تجد نفسها مضطرة إلى تحقيق التنمية السريعة وهي محاطة بمجموعة من الدول الأكثر تقدماً منها كثيراً[30].

وعليه فقد تجاهل الاقتصاديون ذوى الأيديولوجية الرأسمالية ظاهرة الاستعمار والتعدي على الموارد وحق الأجيال المستعَمرة فيها ـ كسبب أصيل في عملية التطور الرأسمالي في أوروبا وكذلك سبب أصيل في وجود فجوة بين الاقتصادات النامية والمتخلفة.

وعليه فقد نادى العديد من اليساريين بخطأ الاعتقاد بأن ما تمر به الدول المتخلفة مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي، التي سبق أن اجتازتها الدول المتقدمة. كما أنه لا يمكن فهم ظاهرة الفقر في البلاد المسماة «المتخلفة» إلا في ضوء علاقات التبعية (والتي وصفت بالبؤس) التي سادت بين هذه البلاد والبلاد المتقدمة اقتصادياً، وأنه لا يمكن وضع حد لهذا التخلف إلا بإنهاء هذه العلاقات البائسة بين البلاد المتخلفة والمتقدمة[31].

بناء على ما تقدم، فقد ركزت نماذج النمو الاقتصادي الأولى على عوامل مثل رأس المال المادي والبشري وعلى التغيير التكنولوجي وعلى اتساع المعرفة، وهذا ما دفع الاقتصاديين إلى البحث عن

(28) إبراهيم العيسوي، «تجديد الفكر الاقتصادي شرط ضروري لتجديد الفكر التنموي،» **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، السنة 21، العدد 1 (حزيران/يونيو 2013)، ص 271 ـ 272 وهو في الأصل بحث قدم في الملتقى الفكري حول مأزق التنمية في مصر (أنساق القيم نموذجاً)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 29 ـ 30 نيسان/أبريل و6 حزيران/يونيو 2013.

(29) نادية رمسيس، «النظرية الغربية والتنمية العربية،» في: مجموعة من الباحثين، **التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 6، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 174.

(30) أمين، **فلسفة علم الاقتصاد: بحث في تحيزات الاقتصاديين وفي الأسس غير العلمية لعلم الاقتصاد**، ص ص 246.

(31) المصدر نفسه، ص251، منقول عن: Andre Gunder Frank, *The Development of Underdevelopment* (Stockholm, Sweden: Bethany Book, 1991).

متغيرات أخرى لتفسير تباين نجاح الدول في تحقيق النمو الاقتصادي ومن أهمها كانت تلك التي تحاول أن تقيس مدى تشجيع البيئة المؤسسية والحكومية للشركات وللابتكار على مستوى النمو. فمنهم من رأى أن الديمقراطية تشجع النمو الاقتصادي، ومنهم من رأى أن الدكتاتوريات مثل تلك التي قادها: ستالين (Stalin) أو رئيس كوريا الجنوبية بارك تشونغ هيْ (Park chung hee) أكثر فاعلية في حشد الموارد من أجل النمو، وذلك كي لا تتوه اليد الخفية التي توجه توزيع موارد البحث والتطوير وتدفع إلى الازدواجية في مشاريع البحث والتطوير التي تقوم بها الشركات أو الدول منفردة مما يعمل على تجنب إمكان تناقص العوائد الحدية المرتبطة بقدرة البحث والتطوير على توليد منتجات وطرق إنتاج جديدة تعتمد على الذخيرة المعرفية[32].

تأسيساً على ذلك فإن البحث عن أسباب تعزيز النمو من خلال إبراز العامل المؤسسي ودور الحكومات في استدامة ذلك النمو دون انقطاعه كان موجوداً ضمناً في تلك المراحل التاريخية، والذي جاء أيضاً مُرافقاً لأيديولوجيات مناهضة للفكر النيوكلاسيكي، وعلى رأسه بول باران (Paul Baran) ومن بعده سمير أمين وغيرهم من المذهب الراديكالي (اليساري) وآخرون، المنادين برؤية مختلفة للتنمية، تهدف إلى تحقيق التنمية المستقلة التي تعمل على تحقيق رفاهية الإنسان في العالم الثالث، ومفادها أنه لا خلاص من التخلف بغير الخلاص من التبعية التي ورثتها الدول النامية منذ عهود الاستعمار، ولم تزل تعانيها بفعل الاستعمار الجديد. وعليه فإن المدخل الطبيعي للخروج من التخلف هو إعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة بفك الارتباط بين التابع والمتبوع[33].

لقد مر التاريخ الاقتصادي بالعديد من المدارس الاقتصادية التي تبحث ضمناً في أسباب عدم الاستدامة (كل حسب أيديولوجيته)، والتي وُجدت كبذور لمفهوم التنمية المستدامة في محطات تاريخية مهمة للفكر الاقتصادي. إلا أن هذه الأيديولوجيات ظلت تبحث أسباب الاستدامة وإضافة الجوانب المؤسسية والتشريعية ووضعية الدول داخل البوتقة العالمية، إضافة إلى ضرورة إدراج العدالة الاجتماعية بمعناها الدقيق؛ وهو ما يتفق مع هذه الدراسة. بيد أنه من الجدير بالذكر أن هذه الأيديولوجيات السابق طرحها قد حاولت استقطاب مقاربة التنمية المستدامة وتوظيفها أيديولوجياً، وصَبغتها حيناً بصِبغة الرأسمالية وحيناً آخر بصِبغة الاشتراكية، رغم أن الإشكالية تتمحور في الأساس حول فكرة **آلية صون الموارد** على المستوى الإقليمي والدولي بالترافق مع **آلية تطبيق العدالة الاجتماعية** التي تفتقدها الدول النامية داخلياً، كما يفتقدها العالم عندما يتعامل بعضه مع بعض سواء على المستوى البيئي أو الاقتصادي أو السياسي. إذاً تظل مقاربة التنمية المستدامة في إطارها النظري تتجاذبها الأيديولوجيات المختلفة، إلا إذا وضعت آلية لتطبيقها يسبقها تحليل نقدي للمعتقدات الأساسية والأطر الاقتصادية

(32) شرر، **نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي**، ص 70 ـ 72.

(33) إبراهيم العيسوي، **العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 174 ـ 175، نقلاً من: Paul A. Baran, *The Political Economy of Growth* (New York: Monthly Review Press, 1957); Frank, Ibid., and Samir Amin, *Unequal Development: An Essay on the Social Formatione of Formations of Peripheral Capitalism*, translated by Brian Pearce (New York: Monthly Review Press, 1976).

والاجتماعية والسياسية للمجتمعات داخلياً ودولياً، وكذلك تحديد من هم القائمين على تنفيذ تلك الآلية ومدى صلاحيتهم في التنفيذ ومدى إلزام المجتمعات بالتطبيق بشكل منصف. علماً بأن هذا الأمر بالغ التعقيد، والذي يرجع بالأساس إلى تعارض المصالح بين الدول المتقدمة والمتخلفة وكذلك التعارض بين مكونات التنمية المستدامة وأبعادها المختلفة، وهو ما سوف يتضح من خلال المبحث الثاني من الدراسة.

ثانياً: التنمية الاقتصادية المستدامة والتحول في الأفكار (التسيُّس)

1 ـ التنمية الاقتصادية المستدامة وداعموها

لقي موضوع التنمية الاقتصادية عقب الحرب العالمية الثانية اهتماماً بالغاً من الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية. ونتعرض إجمالاً لثلاثة تحولات رئيسية[34] خلال فترة ما بعد الحرب كما يلي:

أ ـ النمو الاقتصادي

وذلك في فترة الخمسينيات وأوائل الستينيات التي ساوت بين النمو الاقتصادي والتنمية، إلا أن هذا النمو ـ وإن تحقق ـ فإنه لا يصل إلى الأفراد الأكثر فقراً، وقد أدى إدراك هذا الأمر إلى تحولين في الفكر التنموي التقليدى غير الماركسي:

(1) **النمو مع إعادة التوزيع**: وهو التحول الأول وكان في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، والذي تم التركيز فيه على «إعادة التوزيع مع النمو»، حتى إن البنك الدولي نشر كتاباً يحمل هذا الشعار «Redistribution with Growth» عام 1974 لتحسين الظروف المعيشية للمجموعات ذات الدخل الأدنى. كما أصبحت الزراعة هي القطاع الذي يحظى بالأولوية لإمكاناته في القضاء على سوء التغذية والجوع واستيعاب الفائض من الأيدي العاملة، إضافة إلى تشجيع التصنيع والتصدير الذي قد يستوعب عدداً كبيراً من العمالة ويفتح الأسواق الخارجية للزراعة التجارية.

(2) **الحاجات الأساسية:** وهذا هو التحول الثاني، والذي ظهر عام 1976 في مؤتمر العمالة العالمي لمنظمة العمل الدولية، وأقر استراتيجية الحاجات الأساسية بأن النمو بحد ذاته لا يمكنه ضمان توفير الحاجات الأساسية وكذلك الأمر بالنسبة إلى النمو المتساوي وإعادة التوزيع لذلك يجب تغطية هذه الحاجات من خلال توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء من خلال التدخل الحكومي المباشر إن لزم الأمر بدلاً من الاعتماد على قوى السوق.

(34) دوناتو رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة** (دمشق: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والتعاون الإيطالي ووزارة الإصلاح الزراعي السورية، 2003)، ص 51 ـ 52، وأمين، **كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية**، ص 67 و76.

(3) **الاستدامة:** ويمثل هذا الهدف التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الحاجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء. إلا أن التنمية الدائمة لن تتحقق إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي صيغت ونفِّذت مستدامة من الناحيتين البيئية والاجتماعية.

وتأسيساً على ذلك، فلقد كان طبيعياً أن تبرز الاختلافات فيما بين الاقتصاديين لتحديد مفهوم التنمية، وهو ما طوَّر مفهوم التنمية عبر الزمن فتوسَّع مضمونه وتعددت أبعاده عقب الحرب العالمية الثانية وحتى الآن. ولقد عُرفت التنمية بمفهومها الضيق على أنها: «الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل الفردي عبر الزمن»، وعلى الرغم من وجود أصوات كانت تنادي بأهمية تحقيق أمور أخرى بخلاف مستوى الدخل الفردي مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وغيرها، إلا أن النظرة الغالبة للتنمية كانت من خلال البعد الاقتصادي مركزة على زيادة الإنتاج بمزيج من المدخرات والاستثمارات والمعونات. وهكذا لم تكن التنمية إلا مرادفاً للنمو الاقتصادي السريع. ولقد أثبتت تجربة بعض الدول النامية في الخمسينيات عدم صحة مفهوم التنمية التي يعتبرها مجرد نمو اقتصادي سريع، إذ إنها قد حققت معدلات نمو قريبة من المعدلات المرغوبة، لكن مستويات المعيشة بها لم تتحسن، بل ظلت متعايشة باستمرار مع المعاناة من الفقر والجهل والمرض والبطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، إضافة إلى عدم تغيير وضع تلك الدول في النظام الاقتصادي العالمي وما يترتب عليه من زيادة تبعيتها للسوق الرأسمالية العالمية.

هذا على الرغم من أن التطورات التقنية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والتي شكلت قاعدة أساسية لحالة جديدة سُميت «المجتمع ما بعد الصناعي المعتمد على المعرفة والتكنولوجيا» والتي تميزت بتحقيق إنجازات تقنية، إلا أنها أهملت المشاكل المتعلقة بفرص بقاء الإنسانية، مُخلفة ورائها التدهور البيئي، والذي يدل على فشل نموذج الليبرالية الرأسمالية وثقتها المطلقة في التقنية واقتصاد السوق والنزعة الاستهلاكية والنزعة الفردية التي تشير إلى التنافس على المنفعة الفردية وإعطاء المصالح الفردية الأولوية على المصالح العامة، إيماناً بأن أي اختلالات سواء اجتماعية أو نقص بالموارد يمكن حلها من خلال التنمية والتمويل (النمو دائماً)[35]، وهو ما يعكس الدوافع الاستعمارية والتنمية الصناعية.

وفي بداية السبعينيات ظهر العديد من التقارير الدولية التي توضح بِدء المجتمع الدولي إدراكه عالمية المشكلات البيئية وقَلقَه على البيئة وعلاقتها بالتنمية نتيجة للتعامل الجائر مع الموارد الطبيعية وما نشأ عنها من ملوثات من أجل معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، وذلك من خلال أول مؤتمر عالمي عن البيئة في استوكهولم عام 1972، والذي أُنشئ على أثره منظمة عالمية وهي منظمة الأمم المتحدة للبيئة (UNPE)، كما صدر في العام نفسه تقرير نادي روما حدود النمو (The Limits of Growth)، ومن بعده تقارير عديدة («Meadows» «Armstrong»)، «Sachs»، «Willy Brandt» والذين حذروا جميعاً من أن

(35) Paul Hawken, *The Ecology of Commerce: A Declaration of Sustainability* (New York: Harper Business, 1993), p. 5.

التقدم التكنولوجي ليس بلا حدود، فهو محدود من ناحية بكميات الموارد الطبيعية المتاحة، ومن ناحية أخرى بقدرة الإنسان على تحمل ما ينشأ عن زيادة السلع من تلويث للبيئة الطبيعية.

ولقد تلى ذلك، وفي نفس الفترة، ظهور كتب لقيت انتشاراً واسعاً في هذا المجال مثل **الحدود الاجتماعية للنمو**، و**الأصغر هو الأجمل** وغيرهما ممن نادوا بضرورة وجود تكنولوجيا ملائمة لا تحمل تهديداً للقيم الإنسانية[36].

وعليه فقد بدأ العالم المتقدم بتمرير ما يراه مناسباً لتلك المرحلة، فالجزء المهيمن لن يمرر ما يرى فعلاً أنه يهدد مصالحه[37]؛ علماً بأنه في نهاية الستينيات حذّرت آراء من الآثار السلبية للنمو الاقتصادي ومنها مؤلف كتاب **تكاليف النمو الاقتصادي**[38]، والتي لم تجد نفس القبول الذي حققته تلك التقارير الدولية.

أما مفهوم الاستدامة فلقد ظهر في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين لحل التناقض القائم بين الرغبة في حماية البيئة واستدامتها وتمويل الشركات والبرامج المدمرة للبيئة في آن واحد، والذي تطلب تطوير نسق جديد مستدام لإحداث تغيرات ثقافية واسعة فضلاً عن إصلاحات زراعية واقتصادية. ولقد ظهر هذا التناقض مع تزايد الشعور بالخطر البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية الناضبة، وهو ما كان نتاجاً لتطبيق مفهوم النمو التقليدي المنوط بزيادة الدخل القومي فقط والذي تتبناه «الليبرالية الرأسمالية»، من دون الالتفات إلى البيئة أو حق الأجيال القادمة في تلك الموارد المستنزفة. ولأول مرة ظهر مفهوم التنمية المستدامة في تقرير «Our Common Future» عام 1987 والذي عرّف التنمية المستدامة على أنها «التنمية التي تفي بحاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها»[39].

ولقد أبرز التعريف عدة خصائص للتنمية المستدامة منها:

(1) **البساطة وعدم التعقيد اللفظي**: حيث تتضمن الحاضر والمستقبل وما يجب أن يكون حتى تتحقق التنمية بشكل مستدام وعادل.

(2) **التداخل بين المجالات**: يتطلب البعد البيئي من خلال عدم الجور على البيئة والموارد الطبيعية مراعاة لحق الأجيال القادمة فيها، وهو ما يؤكد التداخل بين المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والثقافية[40]. وقد يبدو أن تلك المجالات منسجمة، غير أن الواقع قد يخالف هذه الرؤية، فبينما الكفاءة الاقتصادية وحقوق الموارد هي المبدأ الرئيسي في التنمية الاقتصادية المستدامة، تعتبر العدالة محور

(36) لمزيد من التفاصيل، انظر: أمين، المصدر نفسه، الفصل السابع.

(37) جودة عبد الخالق، في: «مثلث حوار: تطورات الفكر التنموي والمقاربة الجديدة للتنمية المستدامة،» وقائع المؤتمر العلمي الثالث عشر «الوضع الراهن وتحديات التنمية في الوطن العربي: الأفكار والسياسات،» برعاية معهد التخطيط القومي بالقاهرة، 16 نيسان/أبريل 2016. ونشرت في: **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ص 241.

(38) لمزيد من التفصيل، انظر: Ezra J. Mishan, *The Costs of Economic Growth* (London: Staples, 1967).

(39) World Commission on Environment and Development, *Our Common Future*.

(40) رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، ص 63.

التنمية الاجتماعية المستدامة من خلال التركيز على العواقب التوزيعية للسياسات. أما التنمية البيئية المستدامة فتؤكد القدرة الاحتمالية للموارد الطبيعية والتركيز على التكامل البيئي.

1 ـ **البعد الزمني:** والذي ينطوي على مقايضات في الزمان بين الجيل الحالي والأجيال القادمة، مما يزيد التطبيق تعقيداً، إذ كيف تقارن احتياجات الجيل باحتياجات مستقبلية[41]،كما يتضح البعد الزمني من كون التنمية المستدامة ظاهرة جيلية، حيث إن إحراز نمو اقتصادي للأجيال الحالية يقتضي العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والقادمة، وهذا يعني أن التنمية المستدامة لا بد من أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين، ومن ثم فإن الزمن الكافي لقياس استدامة التنمية لا يقل عن 25 سنة.

(4) **البعد المكاني**: تحدث التنمية المستدامة في عدة مستويات (عالمي ـ إقليمي ـ محلي)، فما يعتبر مستداماً على المستوى العالمي قد لا يكون مستداماً على المستوى القومي، حيث تنتقل السلبيات من دولة إلى أخرى.

(5) **عدم الإلزام القانوني** لأي طرف من الأطراف كون التقرير ينادي فقط الإنسانية بما يجب أن يكون، رغم أنه جاء في سياق التقرير وبعيداً من التعريف الخاص بالتنمية المستدامة من طرح لمشكلات الجور على البيئة والناتج بالأساس من عدم تفعيل القوانين والتشريعات التي تنظم استغلال الموارد الطبيعية والالتزام بالقاعدة الأيكولوجية للتنمية والقدرة على البحث عن تقنيات مستدامة وكذلك أهمية المشاركة الشعبية من جانب المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات الخاصة بمجتمعاتهم.

وهو ما يتوافق مع رأي والتز[42] بأن «العالم موجود في حالة من الفوضى الدولية الدائمة، حيث يفتقر النظام الدولي إلى مُنفذ مركزي في النظام الدولي يقوم بتطبيق القانون وفرض النظام».

(6) يمثل **التعريف إجمالاً** ما يوحي ببناء عالم تعاوني منسجم تتفانى من خلاله الدول بشكل مثالي (بعضها في خدمة بعض) لتجنب أسباب الحرب والصراع، وهو ما يبدو منافياً للواقع، حيث يعتمد اللاممكن لأجل تحقيق ما هو ممكن، وهو ما يجسد فكرة «اليوتوبيا»[43].

جدير بالذكر أن التقرير قد تعرض أيضاً لكل من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن الأبعاد السياسية. كما أشار التقرير إلى ضرورة وجود نظام عالمي يدعم التجارة القابلة للاستدامة.

ولقد أخذ هذا المنحى وفي نفس التوقيت العديد من الكتاب أمثال إدغار أُوِن (Edgar Owen) في كتابه **مستقبل الحرية في العالم النامي** (*The Future of Freedom in the Developing World*) عام 1987 معرّفاً التنمية بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال

(41) عبد الخالق، في: «مثلث حوار: تطورات الفكر التنموي والمقاربة الجديدة للتنمية المستدامة،» ص239.

(42) أحمد محمد أبو زيد، «كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959 ـ 2009): دراسة استكشافية،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 27 (2010)، ص 15، منقول عن: Kenneth Waltz, *The State and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1959).

(43) لمزيد من التفصيل عن اليوتوبيا، انظر: <http://azzawi.info/site>.

الحكومة ودور الشعوب في مجتمعاتها. كما ناقش فريمان أهمية الاستثمار في رأس المال الفوقي من مؤسسي واجتماعي بجانب التطور التكنولوجي وانعكاساته على التنمية المستدامة[44].

ولقد تلى تعريف التنمية المستدامة، والذي ظهر لأول مرة في تقرير مستقبلنا المشترك العديد من المحاولات التي عملت على إيجاد تعريف دقيق للتنمية المستدامة متضمناً مكوناتها كافة ومنها أجندة أعمال القرن الواحد والعشرين في مؤتمر البيئة والتنمية بالبرازيل (ريو دي جانيرو 1992)، والذي شدّد على ضرورة تكامل كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سياق بيئي مع العمل على تحقيق استدامة مؤسسية لإحداث تنمية مستدامة[45]. وقد برز هذا المفهوم بوضوح عند تشديد منهجية التنمية الإنسانية على عنصر الاستدامة وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العالمي الصادر عام 1995[46].

وتأسيساً على ما سبق نجد أن استدامة التنمية اشترطت وجود ارتباط وثيق بين الحفاظ على الموارد الطبيعية وحق الأجيال القادمة فيها، وعليه كيف يتم تطبيق ذلك؟ وهل يجب الحفاظ على البيئة وترك جزء عادل من الموارد الطبيعية للأجيال القادمة ملائماً للظروف الاقتصادية الصعبة التي تعانيها الدول النامية؟

أُجيب عن تلك التساؤلات بشكل مُرسل دون قيد أو شرط ولا يسهم في تطبيق التنمية المستدامة إقليمياً وعالمياً من خلال التقارير الدولية مثل: تقرير التنمية البشرية للبنك الدولي في1994، موضحاً أن الاستدامة لا تعني الجور على الجيل الحالي لمصلحة الأجيال القادمة بل تعني إيجاد عدالة في الفرص بين الأجيال السابقة واللاحقة، وكذلك العدالة بين أفراد الجيل الواحد لكي لا يورث استدامة الشقاء بين الأجيال، وإنما يتم توريث استدامة الحياة الطيبة[47].

كما أضافت الـ UNESCO عام 2001 مكوناً آخر للاستدامة وهي الاستدامة الثقافية المنوطة بتحقيق التنوع الثقافي لإتاحة حياة طيبة للشعوب مؤكدة أهمية الهوية الخاصة بالشعوب[48].

وفي عام 2002 انعقد المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبرغ، مؤكداً الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، حيث يشكل التفاعل بين هذه القضايا ركائز التنمية المستدامة[49].

---

(44) Christopher Freeman, *Technology Policy and Economic Performance: Lessons from Japan* (London: Pinter, 1987).

(45) UN- agenda 21, «UN Conference on Environment and Development,» 4-14 June 1992, <http://www.un,org/arabic/conferences,wssd,agenda21>, and Todaro and Smith, *Economic Development*, p. 16.

(46) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 1995: Gender and Human Development* (New York: Oxford University Press, 1995).

(47) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 1994: New Dimension of Human Security* (New York: Oxford University Press, 1994).

(48) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), «The Universal Declaration on Cultural Diversity,» Paris, 2001.

(49) الحسين شكراني، «نحو حوكمة بيئية عالمية،» مجلة **رؤى استراتيجية** (مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية)، العدد 8 (2014)، ص 3.

كما جاءت الإجابة أيضاً من قبل مفكرين اقتصاديين مثل أمارتيا سن قائلاً: إن العمل بشكل منفرد وبعيداً من السياسة الاقتصادية والاجتماعية يعتبر عملاً مضللاً خاصة في مواجهة التحدي الضخم المتمثل بالهيمنة الهائلة للجوع في العالم المعاصر، والذي يتطلب تضافر الجهود للقيام بكثير من الفاعليات[50].

ومن خلال ما سبق ورغم أن المناداة بالتنمية المستدامة كانت عالمية من خلال مؤتمرات عالمية تقودها في الغالب المؤسسات الدولية العالمية، وكذلك من خلال وضع مواصفات بيئية عالمية أصبحت عاملاً حاسماً فى تنافسية التجارة الخارجية للدول، إلا أنه لم يضف البعد العالمي للاستدامة بشكل واضح وصريح (ولكنه أيضاً غير ملزم لأي من الشركاء في العالم) إلا مع نشوب الأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2009/2008، وما أنتجته من هزات تنموية لكل الدول المنفتحة على العالم. ومن ثم أصبح للمؤثرات الخارجية أثر كبير في نجاح أو فشل عملية استدامة التنمية، أو على الأقل انقطاع ديمومة التنمية لوقت قد يقصر أو يطول حسب تأثر هذه الدول بالأزمات الخارجية. ويتضح هذا الأمر من تقرير النمو: استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة الصادر عن البنك الدولي عام 2008، بأنه بات ثمة إجماع من جميع دول العالم على ضرورة الانفتاح أمام تحركات رأس المال فقط في مرحلة نضج السوق العالمية، إذ إن السرعة المفرطة في تحركات رأس المال خطر غير ضروري، كما أن البطء المفرط يعمل على رفع تكلفة رأس المال، وبهذا يكون الانفتاح شريطة نضج السوق المالية. ورغم الأزمة إلا أن التقرير يراعي مصلحة الدول المهيمنة من خلال تشديده على أن الطلب المحلي لا يعد بديلاً من السوق العالمية الآخذة في التوسع (مصدراً فكرة العولمة بمضمونها الدقيق)، حيث إن تحقيق استدامة النمو الاقتصادي يتطلب الاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي ـ في عالم يتزايد فيه طابع العولمة بصورة مستمرة. كما أكد التقرير أن قوة قطاع التصدير يشكل عنصراً أساسياً في ارتفاع النمو خاصة في المراحل الأولى من النمو، وكذا أهمية استيراد الأفكار والتقنيات والمهارات من باقي دول العالم. كما أشار التقرير أيضاً إلى زيادة الغموض الذي يكتنف العديد من الأسواق ويزيد صعوبة تنظيمها بشهادة أزمة الائتمان المستشرية في الولايات المتحدة وأوروبا في ذلك الوقت؛ مؤكداً أن معظم مراقبي المصارف المركزية يرون أن الاقتصاد العالمي قد تخطى حاجز القدرات المتاحة لإدارته، الأمر الذي يشي بمخاطر أمام البلدان النامية بصفة خاصة لأنها الأكثر ضعفاً أمام أثر التوقف المفاجئ لتدفق الائتمان وحدوث أي تحولات مفاجئة وغير متوقعة في الطلب أو العرض العالميين. كما حمّل التقرير البلدان النامية جزءاً من مسؤولية استقرار النظام المالي العالمي من خلال دعوته إياها إلى إرساء نظام مالي قوي يحيطه إشراف متأنٍّ ورقابة حريصة للقطاع المصرفي لمنع البنوك من الإفراط في التوسع في الائتمان وإرساء الضوابط المنظمة لرأس المال بما يتسق فقط مع درجة نضج السوق المالية، فضلاً عن رصد أوضاع النظام المالي العالمي ومتابعة تطوراته، للوقوف على ما قد ينشأ من الضغوط المالية والاختلالات ومواطن الضعف لتمكينه من العمل في مرحلة مبكرة للحد من احتمالات حدوث تغيرات

(50) Amartya Sen, «McDougall Memorial Lecture,» Thirty-Eighth Session, 15-22, June 2013, <http://www.fao.org/docrep/meeting/028/mg85be.pdf>.

مفاجئة وللقيام في الوقت المناسب بحشد التدابير اللازمة إزاء الأزمات التي فشل النظام العالمي في توقع حدوثها[51].

أما تقرير البنك الدولى عام 2009 فأومأ إلى أن التحول إلى اقتصادات التنمية المستدامة النظيفة لا يتطلب أن يكون على حساب الفقراء بل يتطلب التحول والتغيير في الحوافز والسياسات العامة[52].

وعليه، فقد مررت المؤسسات الدولية المصدرة لمفهوم التنمية المستدامة والراعية في الوقت ذاته لمضمون العولمة ما تراه مناسباً لمصالح القوى المهيمنة على العالم من دون التمييز بين متطلبات التنمية حسب مرحلة النمو التي اجتازتها الدول النامية. وهذا ما يتنافى بالأساس مع كون العدالة الاجتماعية العالمية جزءاً أصيلاً من مفهوم التنمية المستدامة، وهو ما أثبتته عدة دراسات في مجال التجارة الدولية والتي تؤكد أن النظام التجاري العالمي يفتقر إلى تكافؤ الفرص بين الشمال والجنوب، إضافة إلى أن ما يتم تمريره على دفعات لمراحل زمنية متتالية غير ملزم لأي من الشركاء في العالم ومن دون وضع إجابات ناجزة لديمومة التنمية اقليمياً وعالمياً. وهذا يتوافق مع مصالح القوى المهيمنة ومنظماتها الداعمة، وهو ما يتضح من التحولات. وبمعنى أدق: التلون في ما تتفوه به المنظمات العالمية، والذي يؤكد أن التحولات في الأفكار الخاصة بالتنمية المستدامة والتي تأتي تباعاً وعلى دُفعات، إنما تخدم أيديولوجيا معينة فى مراحل تاريخية يكون الهدف منها سيطرة الرأسمالية الليبرالية واستمرارها من خلال التلون حسب مقتضيات المراحل التاريخية وأزماتها، وهو ما تؤكده بعض الدراسات المتعلقة بهذا الشأن موضحة أن المنظمات الدولية هي المسيطرة على القرارات والسياسات الدولية، ومن ثم قيادة عجلة التنمية البشرية وتوجيهها إلى مصلحتها العامة فقط، (والتي تتكون من المنظومة السيادية وهي مجموعة الثماني: مصدر التوجيه واتخاذ القرار الدولي، ومنظومة المؤسسات الدولية: وتتكون من صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية: ويتجسد دورها في إيجاد الآليات الهادفة إلى تفعيل التوجيه نحو التنفيذ الفعلي، والشركات متعددة الجنسية: المسؤولة عما يعرف بتدويل الإنتاج، ومنظمة الأمم المتحدة: وتشكل المظلة الكبرى لجميع التجمعات الدولية الهادفة إلى تنظيم واستقرار العلاقات الدولية).

وامتداداً لما سبق ومروراً بالعديد من مؤتمرات الأمم المتحدة، والتي أخذت نفس الاتجاه وحتى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ريو20+ في حزيران/يونيو2012[53]: الذي تبنى مفهوم «الاقتصاد الأخضر»، حيث تلخصت تحديات المؤتمر في كيفية تحديد أجندة عمل العشرين سنة المقبلة، معتبرين السنوات العشرين الماضية لم تكن رابحة، منطلقين نحو تحدٍّ جديد، وهو كيف نعيد

(51) إيناس الجعفراوي، «عرض تقرير النمو ـ استراتيجيات النمو المستدام والتنمية الشاملة،» **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، السنة 16، العدد 47 (2009)، و World Bank, *The Growth Report: Strategies for Sustainable Growth and Inclusive Development* (Washington, DC: Commission on Growth and Development, 2008).

(52) World Bank, *Annual Review of Development Effectiveness 2009: Achieving Sustainable Development* (Washington, DC: The Bank, 2009), p. 46, <http://info.worldbank.org/governance/wgi/sc_chart.asp>.

(53) وما تبعها وصولاً إلى اتفاقية باريس بالأمم المتحدة 2015 بشأن تغيير المناخ، <http://unfccc.int/files/essential_background/convention/application/pdf/english_paris_agreement.pdf>.

تشغيل الجهاز وتوفير قوة دفعه؟ وهو ما يعد انتقاداً واعترافاً من قِبل المنظمات الدولية بالفشل وعدم الإنجاز.

وهو ما تم انتقاده بعد هذا المؤتمر أيضاً من جانب المنظمات غير الحكومية، والذي وصف وثيقة المؤتمر بأنها كانت غامضة ولا تحدد تواريخ ولا أهداف مرقمة، كما تم انتقاد السياسيين لعجزهم عن بلورة قضايا التنمية حيث تُرك الأمر لكل دولة لتُشرع حسب أَهوائِها[54].

وعليه، فإن خبراء الأمم المتحدة لم يتوصلوا إلى اتفاق يحافظ على الالتزامات الدولية المنبثقة من قمة الأرض الدولية عام 1992، وهو ما دفع بعض الدراسات إلى وصف الإشراف العام لهذه المنظمة بأنها دون المستوى، وبأن دورها لا يتجاوز الدعوات الأخلاقية التي تخاطب الضمير الإنساني من دون القدرة على التحرك عملياً[55].

ومع ظهور ما يسمى إعلامياً «ثورات الربيع العربي» بات تعريف مفهوم استدامة التنمية منتقصاً؛ حيث غاب عنه البعد الأمني، وهو ما تعرضت له تلك البلدان نتيجة تداعيات تلك الثورات وما نتج منها من انفلات أمني واعتصامات ومطالبات فئوية جعلت النمو الاقتصادي يتردى نتيجة لتأثر قطاعات عدة سواء القطاعات المرتبطة بالطلب الداخلي أو الطلب الخارجي. وعليه فقد أصبح البعد الأمني مطلباً لا بد من تحقيقه للوصول إلى التنمية المستدامة[56].

وتأسيساً على ما سبق، ورغم كل ما يشوب مفهوم التنمية المستدامة من كونه عرضة للتسيُّس والأدلجة، إلا أنه يبقى مفهوماً هاماً وضرورياً لبقاء الإنسانية وصون الموارد رغم ما يكتنفه من نقائص سواء في التعريف اللفظي أو في تطبيقه إقليمياً وعالمياً، إضافة إلى كونه غير ملزم لأي من الشركاء في العالم، فإنه يمكن **تعريف التنمية الاقتصادية** المستدامة من خلال الدراسة الجارية بما يلي:

- **على المستوى الوطني:**

«هي تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي يتجاوز 7 بالمئة واستمراره لمدة تزيد على 25 عاماً على الأقل، في ظل تطبيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة مع عدم الجور على البيئة وإدارة الثروة الكلية للمجتمع، أو إدارة محفظة الأصول الرأسمالية

(54) شكراني، «نحو حوكمة بيئية عالمية،» ص 9.

(55) الحسين شكراني وحلمي كمال، «تقرير عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: ريو20+ ريو دي جانيرو ـ البرازيل يونيو2012،» **المستقبل العربي**، السنة 35، العدد 400 (تشرين الأول/أكتوبر 2012)، ص 206 ـ 216. ص 1. لمزيد من التفاصيل، انظر: Shela Aggarwal-Khan, *The Policy Process in International Environmental Governance* (New York: Palgrave Macmillan, 2011), p. 8.

(56) إيناس الجعفراوي، «متطلبات التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري،» **مجلة البحوث التجارية المعاصرة** (جامعة سوهاج، كلية التجارة)، السنة 24 العدد 1 (حزيران/يونيو 2010)، ص 8 ـ 9.

«بالمعنى الواسع لرأس المال»[57] من خلال بناء مؤسسي وثقافي بقيادة حكومة راشدة تتيح مشاركة ديمقراطية لجميع فئات المجتمع دون إقصاء، مما ينتج عنه تأييد المجتمع للسياسات الدافعة للنمو بما يدعم حالة الاستقرار الأمني في الداخل والتأكد من المشاركة في الاستفادة من النمو (التنمية للجميع)، مع الاستفادة من جميع الفرص الذي يتيحها الاقتصاد العالمي دون تبعية للعالم الخارجي مع التحوط لجميع الأزمات المفاجئة الداخلية والخارجية وأخذ كافة التدابير اللازمة إزاء هذه الأزمات لكي لا ينقطع استدامة النمو لفترة طويلة».

- **على المستوى الدولي:**

«هي العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة مع عدم الجور على البيئة بما يمكن أن يحل التناقض بين ما هو مطلوب وما يمكن تنفيذه من خلال وضع **آلية للتنفيذ** آخذة في الاعتبار القدرة الاحتمالية للموارد الطبيعية والتركيز على التكامل البيئي من خلال: عقد اجتماعي عالمي، يراعى فيه واجبات وحقوق كل من الدول المتقدمة والدول النامية **كجهة اتخاذ قرار** من خلال مجلس بيئي دولي **كجهة تشريعية** ومحكمة عدل بيئية دولية **كجهة تنفيذية** ـ مع ضرورة إيجاد وزن نسبي للدول النامية داخل جميع المؤسسات الدولية الراعية للتنمية المستدامة بما يحقق إعادة التوازن البيئي في ظل عالم الجميع شركاء فيه».

2 ـ أنواع الاستدامة بين التسيُّس والأدلجة (استدامة قوية وضعيفة وما بينهما)

وعليه، ووفقاً للتحديات العالمية التي تخطت حاجز القدرات الرأسمالية المتاحة لإدارتها والتي كانت سبباً في قبول مفهوم التنمية المستدامة (رغم ما يكتنفه من التعقيدات، والذي يشدّد على حماية البيئة وتحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، مما حدا بالكثير من المشتغلين بالفكر التنموي ذوي الأيديولوجيات المختلفة على عده نموذجاً إرشادياً جديداً للتنمية. إلا أن الاختلاف على الدور المنوط بالعنصر البشري تجاه البيئة والعكس ـ يظل هو محور الخلاف بين الاقتصاديين، فنجد أن العنصر البشري رغم وجوده منذ الكلاسيك والنيوكلاسيك وحتى الآن، إلا أنه عند تلك المدارس الأولى جاء في سياق أن العمل عنصر إنتاج ومن خلاله يمكن النمو، بينما اعتبر المفهوم الجديد للتنمية عند البعض أن الإنسان هو جوهر التنمية وأن التنمية يجب أن تستجيب ليس فقط للمتطلبات الاقتصادية بل الاجتماعية والسياسية وغيرها. من هنا كان الانقسام بين اتجاه الاستدامة الضعيفة (Weak Sustainability) والتي تتمركز حول الانسان، واتجاه الاستدامة القوية (Strong Sustainability) والتي تتمركز حول البيئة وصون

(57) ولقد تم تقسيم رأس المال الموسع وفقاً للتقسيم الخماسي مرتبطاً بخمس أبعاد وهم: رأس المال الطبيعي (البعد البيئي) ـ رأس المال المصنوع (البعد الاقتصادي) ـ رأس المال البشري (البعد البشري) ـ رأس المال الاجتماعي (البعد الاجتماعي) ـ رأس المال السياسي والمؤسسي (البعد السياسي والمؤسسي)، إضافة إلى البعد العالمي، انظر: العيسوي، **آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، ص 14.

الموارد. أما الاتجاه الثالث فهو الذي اتخذ موقفا توافقياً بين الاستدامتين الضعيفة والقوية إلا أنه ينسب بالأساس إلى الاستدامة الضعيفة.

ويرجع هذا الخلاف حول الاستدامة نتاجاً للتناقض بين ما هو مطلوب من الأرض وبين ما يمكن للأرض أن تقدمه، وهو ما يفرض قيداً مزدوجاً على التنمية المستدامة وهو أنها ترتبط بأداء العمليات الطبيعية إضافة إلى الوفاء بالحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية، ولتحقيق هذا يتطلب إما تعظيم إنتاجية الموارد وإما تقليص العبء الذي تتحمله البيئة (الموارد والطاقة)، وبمعنى آخر تضييق الفجوة بين العرض والطلب.

وتركز الاستدامة الضعيفة على قدرة التكنولوجيا على حل أي مشكلة كما أنها قادرة على سد الفجوة بين الطلب والعرض للوفاء بحاجات المجتمع، وهو ما ينادي به أصحاب الرأسمالية الليبرالية إزاء الموقف البيئي، والذي يرفض الادعاء بأن قوى السوق قد أدت في الماضي إلى التدهور البيئي أو أنها تتسبب في أزمة بيئية في المستقبل، زاعمين بأن الأزمة البيئية ليست إلا نتاج جهل وجشع يمكن كبحه من خلال التعليم وسن التشريعات وترشيد استخدام الموارد، وبذلك فإن فكرتها تتمحور حول الإبداع التقني[58]. من هنا فإنهم يرون أنه لا توجد حاجة لإحداث أي تغيير جذري في ما يتعلق بالتقدم والتنمية الاقتصادية لإيجاد حلول للآثار السلبية للرأسمالية، كما أن التدهور البيئي يمكن حله من خلال تنظيم الاقتصاد وليس بطريقة تتطلب نوعاً مختلفاً من النظام السياسي الاقتصادي[59]. إذاً، يكمن الحل من وجهة نظرهم في إيجاد حلول تقنية ومؤسسية للمشاكل القائمة، أو خفض للتكاليف وتحقيق ميزة تفضيلية، وهو ما يعوق المواقف الأكثر ثوريه للاستدامة من الظهور، وبالتالي يَحول دون الوصول جدياً للوفاء بالمتطلبات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للوصول للاستدامة، وهو ما يجعل الاستدامة الضعيفة أحادية النظرة من وجهة نظر معارضيها، بينما يُطْلق عليها أنصارها بما يسمى «الثورة الخضراء».

أما الاستدامة القوية، فينادي بها من ينظرون إلى الأرض كمورد ناضب غير متجدد، ومن ثم فلا يوجد مستقبل بيئي إلا إذا وُجد تعديل جذري على جانب الطلب، والذي يتطلب نظاماً اقتصادياً واجتماعياً أقل تدميراً للطبيعة بدلاً من السعي لتحقيق هدف النمو الاقتصادى من خلال استراتيجيات ذات نظرة مادية. لذا فإن هذا الاتجاه الثوري لا يبغي الإصلاح فقط من خلال حلول تقنية، إذ إن الأزمة البيئية هي نتيجة لأزمة القيم السائدة[60]، لذلك وجب التحول من النزعة الاستعمارية إلى نظام اجتماعي بيئي معللين بأن التطور التقني لن يكون فاعلاً إلا إذا صاحبه تغير قيمي يهدف إلى تغيير نوعية الحياة الإنسانية مع العيش ضمن حدود القدرة الاحتمالية للأنساق الحيوية للأرض.

(58) مايكل زيرمان، **الفلسفة البيئية ـ ج 1: من حقوق الحيوان إلى الأيكولوجية الجذرية**، ترجمة معين شفيق رومية، عالم المعرفة؛ العدد 332 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2006)، ص20.

(59) John S. Dryzek, *The Politics of the Earth: Environmental Discourses* (New York: Oxford: University Press, 1997), p. 141.

(60) United Nations Environment Programme [UNEP], The World Conversation Union [IUCN], and World Wide Fund for Nature [WWF], *Caring for the Earth: A Strategy for Sustainable Living* (Gland Switzerland: UNEP, IUCN, WWF, 1990).

أما أصحاب **الرأي الثالث** فهم يُنسبون بالأساس إلى أنصار الاستدامة الضعيفة، إلا أنهم يهتمون بالنواحي الاجتماعية والبيئية كحل توافقي بين الاتجاهين (القوي والضعيف)، منادين بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الجودة البيئية والمساواة الاجتماعية، فحينما يحدث تدهور للبيئة يكون ذلك مرتبطاً في معظم الأحوال بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة والحقوق ونوعية حياة الناس بشكل عام، ولذلك يشدّد هذا الاتجاه على قدرة النمو الاقتصادي على الاستمرار في حالة إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة.

يذكر أن المنظمات التابعة للأمم المتحدة ـ تؤيد هذا الاتجاه التوافقي منذ قمة ريو 1992، من خلال دعوتها إلى الحصول على نوعية حياة أفضل بأسلوب عادل ومتساو مع العيش ضمن حدود النظم الأيكولوجية الداعمة، (منادين بحركة السلام الأخضر)[61]، وحتى ريو + 20 لعام 2012، والذي تبنى مفهوم «الاقتصاد الأخضر» لنموذج أقل تدميراً للكوكب الذي سيرتفع عدد سكانه من 7 مليارات نسمة عام 2012 إلى 9.5 مليار نسمة عام 2050[62].

وخير دليل على ذلك هو اقتراح واحدة من هذه المنظمات الدولية بأن: إدخال جزء من القوانين التي تنظر إلى التنمية المستدامة ضمن إطار النيو كلاسيك يبدو مفيداً، حيث إن هذا سوف يؤدى إلى تعديل النتائج التي يتم الحصول عليها من الاقتصاد النيو كلاسيكى بشكل كبير وهام[63].

وهنا يجب التساؤل ـ هل هذه الاستدامة كافية؟ وهل التوفيق بين إعادة توزيع المنافع والتكاليف بطريقة أكثر عدالة يعتبر وسيلة للتوفيق بين أجندة التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية؟

والإجابة قد تتضح من ناحيتين:

الناحية الأولى: من التناقض الواضح بين مضمون مصطلح التنمية المستدامة والواقع العملي لمقاربته، حيث يتحدث المصطلح عن كوكب مشترك وعدم التغول على قاعدة الموارد وعلى المستقبل، في حين أن التعديات والتغولات القادمة من العالم المتقدم شديدة الوضوح مثل: وجود اتجاه متعاظم نحو إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية، بينما هناك دول تعاني الجوع والفقر[64].

وهو ما يصفه المفكرون السياسيون بالاستعمار الحديث حينما درسوا التنافس الاقتصادي حول أفريقيا بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض القوى الصاعدة كالصين والهند والقوى الاستعمارية

(61) لمزيد من التفصيل، انظر: باسل البستاني، **جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، الفصل الثامن.

(62) United Nations Development Programme [UNDP], *Annual Report 2011/2012: The Sustainable Future We Want* (New York: UNDP, 2012).

(63) رومانو، **الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**، ص 80.

(64) محمد سمير مصطفى، في: «مثلث حوار: تطورات الفكر التنموي والمقاربة الجديدة للتنمية المستدامة،» وقائع المؤتمر العلمي الثالث عشر «الوضع الراهن وتحديات التنمية في الوطن العربي: الأفكار والسياسات،» برعاية معهد التخطيط القومي بالقاهرة، 16 نيسان/أبريل 2016. ونشرت في: **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، ص 243.

الأوروبية (والتي تَعتبر أفريقيا إرثاً منذ عهد الاستعمار)، والذي يكشف عن سمة التعاون المزيف، كما يؤكد استمرار عامل المصلحة في تحريك التفاعل الدولي[65].

بينما تصف الأمم المتحدة الوضع ذاته في منشوراتها بأن: الشراكة لتنمية أفريقيا تمثل دعوة إلى إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين أفريقيا والمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المصنعة، من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة[66]، وهو ما يتناقض بالأساس مع ما كتبه نفس التقرير عن عدم توافر قوانين عالمية عادلة ومنصفة، موضحاً أن العولمة زادت قدرة الأقوياء على تقديم مصالحهم على حساب الضعفاء، وبصفة خاصة في مجالات التجارة والشؤون المالية والتكنولوجية، كما أنها قد ضَيقت المجال أمام البلدان النامية للتحكم في التنمية الخاصة بها، حيث إن النظام لا ينص على دفع تعويضات للضعفاء[67]، وهو ما يدل على التناقض بين تصريحات مؤسسة دولية منوطة بتوخي العدالة وانتمائها للعالم بأكمله جنوبه وشماله وليس مؤسسة تقدم انتماءها لذوي القوى المسيطرة على العالم.

ما تقدم يدل على أن التعاون الدولي لا يجسد صيغة العدالة التي يجب أن تحكم علاقات الأطراف المكونة للنظام الدولي المعاصر، إذ ما يتم في الحياة السياسية الدولية هو نوع من التوظيف الأيديولوجي المقصود لمفهوم التعاون الدولي، بهدف شرعنة بعض الأوضاع الاقليمية، والتي تَستبطن الاستغلال والظلم في علاقات الشمال بالجنوب سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وهو ما يتضح على مستوى التجارة، والتي أزكت العولمة فيها سياسة التوزيع غير العادل للثروة العالمية عبر اتفاقات التبادل الحر غير المتكافئة، وهو ما يعبر عن مظاهر التعاون الأحادية[68].

ومن **الناحية الثانية**: تسيُّس القرارات التي تتخذها المؤسسات الدولية وما ينتج منها من مواقف ومفاهيم وقرارات وكذا الأُطر الدولية ـ والذي يأخذ أشكالاً عديدة أهمها: عدم إشراك الدول النامية، والتى لا تُستشار إلا بعد أن تُؤخذ القرارات مسبقاً من خلال قمة الثماني أو التي لها حق الفيتو، على أن يتم إشراكها شكلياً في المؤتمرات وأمام الرأي العام العالمي لإضافة الشرعنة وتتويجها بالقبول القسري للدول النامية التي تكون مرغمة على ذلك، ومن الأمثلة على ذلك: ما حدث في مؤتمر «كوبنهاغن» حول المناخ كانون الأول/ديسمبر2009، والذي لم يخرج بأي اتفاق تام حول حماية المستقبل المناخي والبيئي للأجيال القادمة، وذلك نتيجة لتضارب المصالح بين القوى الكبرى (الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي،...) من جهة والقوى الصاعدة (الصين والهند..) والدول النامية من جهه أخرى،

(65) لمزيد من التفصيل، انظر على سبيل المثال: عبد النبى بورزيكي، «هل التعاون الدولي حقيقي أم مجرد يوتوبيا،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 28 (2010)، وياسر أبو حسن، **الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية** <http://www.politics-dz.com>.

(66) الأمم المتحدة، «الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا،» الجمعية العامة، الدورة السابعة والخمسون (تشرين الأول/أكتوبر 2001)، ص 8.

(67) المصدر نفسه، ص 13

(68) بورزيكي، المصدر نفسه، ص 6 ـ 7.

والذي دفع الدول الأفريقية للانسحاب احتجاجاً على التهميش الذي تعرضت له داخل المؤتمر، لتعود إليه بعد أن أيقنت أنه لا سبيل إلى المقاطعة وأنها غير قادرة على تحمل تبعات الانزواء داخل عالم يعيش تجربة الاعتماد المتبادل الأحادي[69].

وفي دراسة هامة عن دور الأمين العام للأمم المتحدة ومعرفة مدى قدرته على تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من طريق استباق الأزمات البيئية، والتي خَلُصت إلى أن القوى الكبرى ولا سيَّما الولايات المتحدة الأمريكية تحاول باستمرار تقزيم الأدوار الإيجابية التي يمكن أن يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة، بما يخدم تعزيز هيمنتها على النظام العالمي، كما يمنع تكوين «كتلة» أو تحالف مضاد لها في حالة التعارض مع مصالحها، ما يجعل الأمين العام مجرد تابع لا فاعل في الحياة الدولية[70].

وأخيراً فإن لسان حال العالم يجيب عن ذلك من خلال الأزمات المتلاحقة والأضرار بالبيئة والتي تلقى على كاهل الفقراء بالأساس سواء كانو أفراداً أو دولاً، فلا يوجد مجتمع عادل بيئياً واجتماعياً عندما تكون الحياة الاجتماعية فيه واقعة تحت هيمنة قوى السوق والربح والنمو الاقتصادي ومعايير الرفاهية المتنامية، كما أن النزعة الاستهلاكية غير المقيدة تؤدى إلى استغلال غير مقيد. وبناءً عليه فإن معالجة تلك القضايا تتطلب تفكيراً جديداً يعترف بالعلاقة المتداخلة بين الإنسان والبيئة في ظل التنمية المستدامة، والذي يتطلب توازناً بين التغير الإبداعي التقدمي والمحافظة على البيئة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والذي يمكن تحقيقه من خلال تبني نموذج تنموي يعتمد على المعايير والمؤسسات العامة التي تستطيع الحفاظ على نوع من التضامن الاجتماعى على المستوى القومى والدولي الذي يمكن من خلاله المساهمة في رفاهية وتقدم المجتمعات قاطبة من دون التفرقة بين الشمال والجنوب. وإن ترك الأمور تحت الحلول التوافقية ومشاريع التنمية المستدامة المستوردة دائماً من الخارج والتي تصوغها منظمات القوة في العالم دون شراكة حقيقية من جميع شركاء التنمية في العالم لن يؤدي بالنهاية إلا إلى التحول في النزعة الاستعمارية؛ من استعمار كلاسيكي يعتمد على الاحتلال العسكري المباشر إلى تبعية استعمارية جديدة تحقق أهدافها بكفاءة أعلى من خلال التقنيات المتطورة، وصولاً إلى تنمية استعمارية أكثر تطوراً وإحكاماً على مقدرات الشعوب.

وعليه ومن خلال ما سبق تتحقق فرضيات الدراسة بوجود بذور للتنمية المستدامة منذ قرون، إلا أنها لم تتبلور صراحة بسبب أيديولوجيات حاولت طمس المطالبة بها، حيث تكمن مشكلة تحقيق التنمية المستدامة في تأثير علاقات القوة بين الدول وداخلها، والذي يوضح أن علاقات القوة هي التي تصيغ المعاني التي تستخدمها الدول. كما أن التحولات في الأفكار الخاصة بالتنمية المستدامة جاءت تباعاً

(69) المصدر نفسه، ص 6 ـ 7.

(70) لمزيد من التفصيل، انظر: الحسيني شكراني، «المادة الرقم 99 من ميثاق الأمم المتحدة: الأمين العام والبعد البيئي،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 26 (2010)، Marie – Claude Smouts, ed., *The New International Relations: Theory and Practice*, translated from the French by Jonathan Derrick, CERI Series in Comparative Politics and International Studies (New York; London: Palgrave, 2001), p. 159.

وعلى دُفعات لخدمة أيديولوجية معينة في مراحل تاريخية كان الهدف منها سيطرة الرأسمالية الليبرالية واستمرارها حسب مقتضيات المراحل التاريخية وأزماتها.

النتائج والتوصيات

بناءً على ما سبق، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1 ـ توجد بذور التنمية المستدامة منذ قرون في أدبيات التنمية الاقتصادية، إلا أنها لم تتبلور صراحة بسبب أيديولوجيات حاولت طمس المطالبة بها.

2 ـ التحولات في الأفكار الخاصة بالتنمية المستدامة جاءت تباعاً وعلى دُفعات لخدمة أيديولوجيا معينة فى مراحل تاريخية كان الهدف منها سيطرة الرأسمالية الليبرالية واستمرارها حسب مقتضيات المراحل التاريخية وأزماتها.

3 ـ توصلت الدراسة الجارية إلى تعريف التنمية الاقتصادية المستدامة على مستويين:

• **المستوى الوطني:** «هي تحقيق معدل نمو في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي بما يتجاوز 7 بالمئة واستمراره لمدة تزيد على 25 عاماً على الأقل، مع تطبيق العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة وعدم الجور على البيئة وإدارة الثروة الكلية للمجتمع، أو إدارة محفظة الأصول الرأسمالية بالمعنى الواسع لرأس المال من خلال بناء مؤسسي وثقافي بقيادة حكومة راشدة تتيح مشاركة ديمقراطية لجميع فئات المجتمع دون إقصاء، بحيث ينتج منه تأييد المجتمع للسياسات الدافعة للنمو بما يدعم حالة الاستقرار الأمني في الداخل والتأكد من المشاركة في الاستفادة من النمو (التنمية للجميع)، فضلاً عن الاستفادة من جميع الفرص التي يتيحها الاقتصاد العالمي بلا تبعية للعالم الخارجي مع التحوط لجميع الأزمات المفاجئة الداخلية والخارجية وأخذ كافة التدابير اللازمة إزاء هذه الأزمات لكي لا ينقطع استدامة النمو لفترة طويلة».

• **المستوى الدولي:** «هي العدالة في توزيع الثروات بين الأجيال الحالية والأجيال القادمة مع عدم الجور على البيئة بما يمكن أن يحل التناقض بين ما هو مطلوب وما يمكن تنفيذه من خلال وضع **آلية للتنفيذ** تأخذ في الاعتبار القدرة الاحتمالية للموارد الطبيعية والتركيز على التكامل البيئي من خلال: عقد اجتماعي عالمي، يراعي واجبات وحقوق كل من الدول المتقدمة والدول النامية كـ **جهة اتخاذ قرار** من خلال مجلس بيئي دولي كـ **جهة تشريعية** ومحكمة عدل بيئية دولية كـ **جهة تنفيذية**؛ مع ضرورة إيجاد وزن نسبي للدول النامية داخل جميع المؤسسات الدولية الراعية للتنمية المستدامة بما يحقق إعادة التوازن البيئي في ظل عالم الجميع شركاء فيه».

وعليه **توصي الدراسة** بما يلي:

أ ـ إن التنمية المستدامة قد تُبنى على أسس أيديولوجية ولكن بشكل أكثر ملاءمة للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي نعايشها، دون تلقي واستيراد المزيد من التسيُّس والأدلجة التي لا تتوافق مع متطلباتنا، والتي أثبت التاريخ فشلها في الدول النامية قاطبة.

ب ـ إن معالجة الاقتصاد وما يتعلق به من تحديات ـ لا يمكن أن تتم إلا بمعالجة جذرية لأوجه الضعف، و**التحرر من التبعية والاستيراد**، والتي لا تتطلب فقط أفكاراً واقتراحات؛ فالأفكار ليست قابلة للتحول بطبيعتها أو نجاحها في تحقيق التغيير، إلا إذا كانت متوافقة مع الأطر السياسية والمؤسسية الموجودة بالفعل في الدولة، ولكن إلى أي مدى يمكن أن يحدث التغيير ونقل الأفكار؟

والإجابة أنه في حالة تقبُّل هذه الأفكار الجديدة من جانب المؤسسات الموجودة بالفعل فمن الممكن أن تحدث إحدى النتيجتين:

أولهما: أن تعمل الأفكار كعوامل مساعدة تُسرع من عملية التغيير وبذلك تمثل الأفكار قوة حقيقية عند التحدث عن التغير المؤسسي والتشريعي.

و**ثانيهما**: أن تكون تلك الأفكار ليست على المستوى المطلوب من القوة بحيث لا تتحدى السياسات والممارسات الموجودة، وبالتالي لا تؤدي إلى إحداث تغيير حقيقي[71].

يؤكد الواقع صدق هذا، وهو ما يتضح من زخم السياسات والاقتراحات الموجودة في دراسات محلية وإقليمية وعالمية وكذلك التشريعات والقوانين، إلا أن تفعيل كل هذا لا يتطلب في النهاية إلا وجود فاعلية واحدة وهي توافق هذه الأفكار مع الأطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة داخلياً ويتبناها العالم دولياً.

(1) لن يتم إدراج التنمية المستدامة على أرض الواقع إلا بإعادة بناء قدرات الدولة وتعزيزها لزيادة القدرة على الإشراف على العملية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذا وضع الاستراتيجية الوطنية التي تستطيع تبني تنمية اقتصادية مستدامة يمكن تطبيقها على أرض الدولة وما يناسب إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إضافة إلى الإمكانات البيئية وعلاقاتها المتشابكة والمعقدة بجميع ما سبق، وعدم اختزال وتسطيح تلك العلاقات، أو إرجاء بعض هذه العلاقات باعتبار أنها لا تناسب المرحلة الزمنية للنمو. وذلك من خلال إدارة الثروة الكلية للمجتمع، أو إدارة محفظة الأصول الرأسمالية بالمعنى الواسع لرأس المال بطريقة تضمن ثبات أو زيادة متوسط نصيب الفرد عبر الزمن، مع الحفاظ على الأنساق البيئية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية.

(2) توصي الدراسة بإجراء دراسات تجيب عن التساؤلين التاليين:

السؤال الأول: قامت الدول النامية بتطبيق العديد من الأفكار واستراتيجيات ونظريات التنمية، ولم تتقدم، فهل تكون مقاربة التنمية المستدامة فكرة صالحة للجميع أم أنها تخدم مصالح الدول المهيمنة وتزيد العلاقة بين الشمال والجنوب تعقيداً؟

السؤال الثاني: ما هي الآليات التي من شأنها تنفيذ مقاربة التنمية المستدامة لكل من شركاء التنمية في العالم؟ □

(71) مارك بليث، **التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغيير المؤسسي في القرن العشرين**، ترجمة نيرمين صلاح الدين الزفتاوي؛ مراجعة سمير كريم، المشروع القومي للترجمة؛ 1728 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 55 ـ 56.